المحاضرة 03: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

في نهاية هذه المحاضرة يتوقع أن يعرف الطالب:

- **صندوق النقد الدولي**
- **مجموعة البنك الدولي**

تأسس صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي أصبح يعرف بمجموعة البنك الدولي (WBG) في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 لأداء رسالتين تكمل أحدهما الأخرى، ففي حين يعمل **صندوق النقد الدولي** يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم، فإن **مجموعة البنك الدولي** تعمل مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ويتتبع **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى **مجموعة البنك الدولي**، التي تقدم التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 190 بلدا عضوا.

1. مجموعة البنك الدولي(WBG)

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

ويقدم **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** (IBRD) و**المؤسسة الدولية للتنمية** (IDA)، اللذان يشكلان معا **البنك الدولي**، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصبّ تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

وتركز **مؤسسة التمويل الدولية** (IFC) و**الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** (MIGA) و**المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

2. صندوق النقد الدولي(IMF)

يعمل **صندوق النقد الدولي** على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 190 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وأربع نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ (عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد) ومحافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، يرأسه المدير العام للصندوق، تخصص منها 08 مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما 16 الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (constituencies) لفترات مدتها عامين.

ومن أهم أهداف الصندوق:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- تجنب التخفيض التنافسي في قيمة العملة؛
- إيجاد حلول هيكلية لاختلالات عجز ميزان المدفوعات؛
- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بالوظائف التالية:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه؛
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية؛
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها

المركزية؛

- تقديم مختلف الاحصائيات عن الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية لمختلف الدول.

حقوق السحب الخاصة:

أنشأ الصندوق حقوق السحب الخاصة في عام 1969 لتكون أصلا احتياطيا دوليا تكميليا، حين كانت أسعار صرف العملات مرتبطة بسعر الذهب، وكان الدولار الأمريكي هو الأصل الاحتياطي الدولي الرائد. وكان الصندوق يُعَرِّف حق السحب الخاص بأنه يعادل مقدارا ضئيلا من الذهب الخالص وهو ما يعادل دولارا أمريكيا واحدا، وعلى أثر انتهاء العمل بنظام سعر الصرف الثابت في 1973، أعاد الصندوق تعريف حق السحب الخاص بأنه يعادل قيمة سلة من العملات العالمية. وحق السحب الخاص في حد ذاته ليس عملة وإنما هو أصل يمكن لحائزيه مبادلته بعملة عند الحاجة. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وفي منظمات دولية أخرى.

يحدد الصندوق يوميا قيمة حق السحب الخاص بناء على كم العملات الثابتة المدرجة في سلة تقييم حقوق السحب الخاصة وأسعار الصرف السوقية اليومية بين العملات المدرجة في هذه السلة، ولا توزع مخصصات حقوق السحب الخاصة إلا على البلدان الأعضاء التي تختار المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة، وكل أعضاء الصندوق مشاركون حاليا فيها.

يمكن حيازة حقوق السحب الخاصة واستخدامها من جانب البلدان الأعضاء، وصندوق النقد الدولي، وكيانات رسمية مختصة محددة يشار إليها باسم "الحائزون المعتمدون" – غير أنه لا يجوز حيازتها من جانب الكيانات الخاصة أو الأفراد. وهي تستمد وضعها كأصل احتياطي من التزامات البلدان الأعضاء بحيازتها ومبادلتها وقبول قيمتها التي يحددها الصندوق، وحق السحب الخاص يعمل أيضا كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى، كما يجوز أن تقوَّم به الالتزامات المالية.

وطبقا لاتفاقية تأسيس الصندوق، لا يجوز الاضطلاع بدور الحائز المعتمد لحقوق السحب الخاصة سوى للبلدان الأعضاء غير المشاركة، والبلدان غير الأعضاء، والكيانات الرسمية. وهناك حاليا 15 حائزا معتمدا: 4 بنوك مركزية (البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، والبنك المركزي لمنطقة شرق الكاريبي)؛ و3 مؤسسات نقدية حكومية دولية (بنك التسويات الدولية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية؛ وصندوق النقد العربي)؛ و8 مؤسسات للتنمية (بنك التنمية الإفريقي، وصندوق التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الاسكندنافي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

يتحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة يوم الجمعة من كل أسبوع استنادا إلى متوسط مرجَّح لأسعار الفائدة الممثِّلة على الدين بأجَل ثلاثة أشهر في أسواق المال التي تُتداوَل فيها العملات الخمس المكوِّنة لسلة حقوق السحب الخاصة (وهي الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني واليوان الصيني).

ويُجري الصندوق مراجعة لمكونات سلة حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات، أو أقل إذا كان هناك ما يدعو لذلك، للتأكد من كونها انعكاسا صحيحا للأهمية النسبية للعملات في النظامين التجاري والمالي العالميين. وفي المراجعة التي اختُتِمَت في عام 2015، قرر المجلس التنفيذي للصندوق استيفاء اليوان الصيني لمعايير الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة. وفي أكتوبر 2016، انضم اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة، وأُدرِجَ عائد سندات الخزانة الصينية لثلاثة أشهر ضمن السلة والتي تستخدم لتحديد أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وفي آخر مراجعة 2022 تم اعتماد الأوزان التالية:

سلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة

Currency	Weights determined in the 2022 review
US dollar (USD)	43.38
Euro (EUR)	29.31
Chinese Renminbi (CNY)	12.28
Japanese Yen (JPY)	7.59
Pound Sterling (GBP)	7.44

وينظر الصندوق من خلال عمليات المراجعة في المعيار الذي يستخدمه في اختيار عملات سلة حقوق السحب الخاصة وأوزان العملات المبدئية المستخدمة في تحديد مقادير (عدد وحدات) كل عملة في السلة. وتظل مقادير العملات هذه ثابتة على مدار فترة تقييم حقوق السحب الخاصة البالغة خمس سنوات، لكن أوزان العملات التي تتضمنها السلة تتذبذب مع أسعار الصرف بين عملات السلة. وقيمة حق السحب الخاص تتحدد يوميا على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق.

موارد الصندوق:

تأتي موارد الصندوق المخصصة لإقراض بلدانه الأعضاء بأفضل شروطه – أو بشروط غير ميسرة – مما تقدمه البلدان الأعضاء لا سيما من خلال مدفوعاتها لسداد حصص العضوية، ويمكن لاتفاقات الاقتراض الثنائية ومتعددة الأطراف أن تمثل مصدرا تكميليا لحصص العضوية وأن تساهم بدور أساسي في تمكين الصندوق من دعم بلدانه الأعضاء في أوقات الأزمات.

ويترجم إجمالي موارد الصندوق الحالية البالغ حوالي 977 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى طاقة إقراضية بحوالي 713 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي تريليون دولار أمريكي).

حصص البلدان الأعضاء:

حصص عضوية البلدان الأعضاء هي المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الصندوق موارده المالية. وتمثل حصة البلد العضو انعكاسا للحجم الاقتصادي لهذا البلد العضو ومركزه في الاقتصاد العالمي. اقرأ المزيد عن كيفية مراجعة الصندوق الدورية للحصص.

الاتفاقات الجديدة للاقتراض:

الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) بين الصندوق ومجموعة من البلدان الأعضاء والمؤسسات هي المورد الرئيسي المساند لحصص العضوية. وفي يناير 2020، اتفق المجلس التنفيذي للصندوق على مضاعفة حجمها إلى 361 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو 482 مليار دولار.

اتفاقات الاقتراض الثنائية:

كذلك تعهدت البلدان الأعضاء بتقديم موارد من خلال اتفاقات الاقتراض الثنائية (BBAs). وفي عام 2020، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على جولة جديدة من اتفاقات الاقتراض الثنائية بقيمة بلغ مجموعها 139 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو 185 مليار دولار.

قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي:

على خلاف بنوك التنمية، لا يقرض الصندوق لمشروعات محددة، بل يقدم الدعم المالي للبلدان المتضررة من الأزمات لكي يتيح لها فرصة حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تستعيد بها الاستقرار والنمو الاقتصاديين. كذلك يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع وقوع الأزمات. ويجري بصفة مستمرة تعديل الإقراض الذي يقدمه الصندوق حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء.

برامج التثبيت والتكييف (الاصلاح) الهيكلي:

يمكن تعريفها على أنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات الاجراءات والتدابير التي تتبعها الدول التي تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، والتي تلجأ للاقتراض من الهيئات الدولية حيث بناءا على توصيات هذه الأخيرة والتي تنقسم إلى قسمين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدولة المعنية، أما المكون الثاني فيعرف باسم سياسات التصحيح أو التكييف الهيكلي ويختص بها مجموعة البنك الدولي وتركز على تصحيح هيكل الانتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير

أسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدامه هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الانتاجية فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والعام مما سياسة الخوصصة

والأهم من ذلك أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير عنها في سياسات التصحيح أو التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسستين عن بعضهما البعض حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف وسياسات الأجور والأسعار وسياسة التجارة الدولية ويهتم البنك الدولي بسياسات الاستثمار والتنمية والسياسات الخوصصة وتخصيص الموارد وإعاده توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وإعاده هيكلة الاقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

وبمرور الوقت، أصبح الصندوق أكثر مرونة في طريقة انخراطه في العمل مع البلدان الأعضاء بشأن الإصلاحات الهيكلية حيث أن منهجه القائم على الشرطية في تطور مستمر. ويُجري الصندوق مراجعات دورية لأداء برامجه. وكانت أحدث مراجعة لتصميم البرامج والشرطية المصاحبة لها عام 2018 هي أولى عمليات الحصر الشاملة لبرامج الصندوق منذ الأزمة المالية العالمية، ولتعزيز النتائج والحد من المخاطر، أوصت المراجعة بإجراءات لتحسين التوقعات الاقتصادية الكلية وتعزيز دقة تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، وتصميم الشروط الهيكلية على نحو أفضل بحيث تلائم ظروف كل بلد على حدة.

أنواع مساعدات صندوق النقد الدولي

لغرض	نوع التسهيل	التمويل	المدة	الشرطية
احتياج حاضر أو متوقع أو محتمل لميزان المدفوعات	اتفاق الاستعداد الائتماني	حساب الموارد العامة	مدة تصل إلى 3 سنوات ولكنها عادة ما تتراوح بين 12-18 شهرا	لاحقة، ومسبقة (إجراءات مسبقة) عند الحاجة
	تسهيل الاستعداد الائتماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	سنة واحدة إلى 3 سنوات	
احتياج ممتد لميزان المدفوعات/مساعدة متوسطة الأجل	تسهيل الصندوق الممدد	حساب الموارد العامة	مدة تصل إلى 4 سنوات	لاحقة، مع تركيز على الإصلاحات الهيكلية، ومسبقة (إجراءات مسبقة) عند الحاجة
	التسهيل الائتماني الممدد	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	3 إلى 4 سنوات، قابلة للتمديد إلى 5 سنوات	
احتياج عاجل لميزان المدفوعات/مساعدة تمويلية عاجلة	أداة التمويل السريع	حساب الموارد العامة	شراء مباشر	دون مراجعات / شرطية لاحقة، مع إمكانية الشرطية المسبقة (إجراءات مسبقة)
	التسهيل الائتماني السريع	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	صرف مباشر	
احتياج حاضر أو متوقع أو محتمل لميزان المدفوعات (أساسيات وسياسات اقتصادية بالغة القوة)	خط الائتمان المرن	حساب الموارد العامة	سنة واحدة أو سنتان	مسبقة (معايير التأهل) ومراجعات سنوية لاتفاقات مدتها عامين
احتياجات متوسطة محتملة قصيرة الأجل لميزان المدفوعات ناشئة عن ضغوط على الحساب	خط السيولة قصيرة الأجل	حساب الموارد العامة	تتم الموافقة لمدة 12 شهرا مع إمكانية عقد اتفاق لاحق للاستفادة	مسبقة (معايير التأهل)

الرأسمالي (أساسيات وسياسات اقتصادية بالغة القوة)			من خط السيولة قصيرة الأجل	
احتياج حاضر أو متوقع أو محتمل لميزان المدفوعات (أساسيات وسياسات اقتصادية سليمة)	خط الوقاية والسيولة	حساب الموارد العامة	6 أشهر (نافذة السيولة) أو سنة واحدة أو سنتان	مسبقة (معايير التأهل) ولاحقة
احتياج متوقع أطول أجلا لميزان المدفوعات أو احتياج لميزان المدفوعات تنشئه السياسات	تسهيل الصلابة والاستدامة	الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة	بحد أدنى 18 شهرا، مع عدم إمكانية تجاوز البرنامج المتزامن المستوفي لمعايير الشرائح الائتمانية العليا	لاحقة، ويشترط تنفيذ برنامج متزامن مع الصندوق يفي بمعايير الشرائح الائتمانية العليا
أدوات غير مالية/ إشارية	برامج يتابعها خبراء الصندوق (بما في ذلك البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق بمشاركة المجلس التنفيذي)	لا ينطبق	6 أشهر إلى 18 شهرا، مع إمكانية الاتفاق على مدد أطول	لاحقة، ومسبقة (إجراءات مسبقة) عند الحاجة
	أداة دعم السياسات	لا ينطبق	سنة واحدة إلى 4 سنوات، قابلة للتمديد إلى 5 سنوات.	لاحقة، ومسبقة (إجراءات مسبقة) عند الحاجة
	أداة تنسيق السياسات	لا ينطبق	6 أشهر إلى 4 سنوات.	